



مدعوماً بالإفناق الرأسمالي.. ومتجاوزاً ضغوطات تراجع أسعار النفط

«الوطني»: 5% نموًا متوقعًا للناتج المحلي غير النفطي.. والعجز أقل من 6%

الحكومة تهدف

إلى الحفاظ على

الإفناق الرأسمالي

واستمرار تنفيذ

المشاريع

ارتفاع الاستثمار

الحكومي وثبات

النمو الاستهلاكي

يدعمان تحسن

النشاط الاقتصادي

في 2016

و2017



تراجع متوقع

لمعدل التضخم

في 2016 و2017

نتيجة تراجع

التضخم العالمي

توقع تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن يشهد النشاط الاقتصادي تحسناً في العامين 2016 و2017 بدعم من ارتفاع الاستثمار الحكومي وثبات نمو الاستهلاك، وأن هذا الانتعاش يأتي على الرغم من التراجع الضخم في أسعار النفط منذ منتصف 2014 والذي فرض بعض الضغوطات على أوضاع الحكومة المالية.

وأضاف التقرير أنه على الرغم من أن الحكومة اتخذت بعض الإجراءات التي من شأنها التحكم بوتيرة الإنفاق الجاري الذي يدخل جزء منه ضمن الميزانية الحالية، إلا أن أثر ذلك على الاقتصاد المحلي يعد محدوداً، وهو ما أدى إلى خفض التوقعات بشأن النمو بصورة طفيفة.

وأشار تقرير «الوطني» إلى أن الضغوطات المالية والخارجية التي تواجهها الدولة لا تزال محدودة، إذ من المفترض ألا يتجاوز العجز المالي نسبة 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2015 - 2016 ومن المتوقع أن يتراجع إلى 4% خلال العامين المقبلين. ونظراً لما تمتلكه من دعم مالي قوي فمن المتوقع أن تحافظ الحكومة نسبياً على قوة أوضاعها المالية، وذلك على الرغم من تراجع الإيرادات النفطية. ويقدر صندوق الثروة السيادية عند أكثر من 400 مليار دينار محلي الإجمالي (550 مليار دولار).

الاستثمار الحكومي

وقال التقرير إن النشاط في القطاع غير النفطي حافظ على مرونته مع تسارع النمو إلى 4% في العام 2015 حسب توقعاتنا. كما نرى أيضاً تسارع النمو بصورة أكبر إلى 4% في 2016 و2017. وعلى الرغم من تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عند 2.1% في 2014، وذلك حسب البيانات الرسمية الأخيرة إلا أننا نتوقع مراجعة تلك التقديرات لتصبح 3% - 3.5%. إذ نرى أن وتيرة النمو قد بدأت بالتسارع منذ العام 2014 بدعم من تسارع وتيرة تنفيذ المشاريع وقوة دفع الاستثمار. إذ من المتوقع أن التراجع قد استمر حتى العام 2015.

وبيّنا من المتوقع أن يشهد النمو تسارعا إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تدل على أن النمو غير النفطي قد يكون أقل مما كان قد تحقق لو بقيت أسعار النفط عند 100

دولار للبرميل. ومن المتوقع أن يحافظ على ثبات تلك الوتيرة نسبياً في العام 2015. إلا أن جزءاً كبيراً من هذا التراجع في الائتمان يعزى إلى تباطؤ الائتمان الممنوح لقطاع العقار. كما أن بيانات الائتمان قد تأثرت سلباً بقيام بعض الشركات بسداد ديونها التي تعود إلى ما قبل الأزمة المالية.

وأوضح التقرير أن الإفناق الرأسمالي الحكومي يعد محركاً أساسياً للنمو غير النفطي القوي. إذ تشمل خطط الإفناق صرف ما يصل إلى 24 مليار دينار في الفترة بين العام 2015 حتى 2020. وقد شهدت وتيرة تنفيذ خطة التنمية الحكومية تحسناً منذ أواخر 2013. وتشمل هذه الخطة مشاريع استثمارية تابعة لكل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص تحت مظلة العديد من مشاريع البنية التحتية والتي يخضع بعضها لنظام مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد شهدت وتيرة تنفيذ المشاريع تسارعا بعد التأخير الذي شهدته في السنوات السابقة. إذ تم منح مشاريع بقيمة 7,5 مليار دينار في العام 2014 بقيمة 12 مليار دينار في العام 2015.

تسارع التضخم

ارتفع معدل التضخم في العام 2015 متأثراً بارتفاع التضخم في أسعار الإيجارات السكنية والمواد الغذائية. فقد بلغ متوسط معدل التضخم لفترة الإثني عشر شهراً 3.2% على أساس سنوي في أكتوبر من العام 2015 مرتفعاً من 2,8% العام الماضي. وقد جاءت معظم الضغوطات التضخمية من مصادر محلية مع إظهار الضغوطات الأساسية (باستثناء المواد الغذائية) أداءً مماثلاً حسب تقديراتنا. وقد قابلت هذه الضغوطات قوة الدينار وتراجع معدل التضخم العالمي. ونتوقع أن يصل معدل التضخم إلى ما يقارب 3,4% في المتوسط بحلول نهاية العام 2015 ونتوقع ركوده في 2016 و2017 إلى ما يقارب 3%.

رسم بيانية إضافية على موقع الإنباء:

www.alanba.com.kw

15 مليار دينار تحتاجها الحكومة لسد العجز

وعلى الرغم من اتخاذ الحكومة بعض الإجراءات للتحكم بوتيرة الإنفاق إلا أنه من المتوقع أن تتراجع الإيرادات إلى 6,2% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2015 - 2016. وقد يتحسن العجز إلى 3,8% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016 - 2017. وفي السنة المالية 2017 - 2018 فإننا نتوقع المزيد من بدء التعافي في أسعار النفط لتصل إلى 60 دولاراً للبرميل ما سيساهم في تقليص حجم العجز إلى ما يقارب 3,6% من الناتج المحلي الإجمالي.

أيضاً أن تلجأ الحكومة لإصدار أدوات الدين وأن تستثمر أصولها السائلة لسد العجز. وتوقع التقرير أن تحتاج الحكومة ما يقارب 10 مليارات دينار لسد العجز خلال السنوات الـ 5 المقبلة. وتمتلك الحكومة صناديق سائلة كافية يمكنها من تمويل العجز بسهولة على المدى المتوسط دون أن تستدعي الحاجة للجوء إلى الاستدانة كامتلاكها 34 مليار دينار من الأصول السائلة الخارجية في صندوق الاحتياطي العام.

توقع تقرير «الوطني» أن تسجل الكويت عجزاً مالياً معتدلاً حتى العام 2017 على الأقل، مع احتمال بقاء سعر برنت للنفط الخام في حدود 40 إلى 50 دولاراً واحتمال تحسنه بصورة تدريجية خلال العامين المقبلين. ومن المفترض أن يساهم الدعم المالي المتمثل بصندوق الثروة السيادية البالغ 400 مليار دينار محلي الإجمالي في دعم أوضاع الكويت المالية وتمكينها من التغلب على العجز بسهولة دون الحاجة لخفض الإنفاق. ومن المتوقع

29% تراجع المبيعات العقارية في 10 أشهر

الكويت الوطني رغم تراجع طفيف في وتيرة نمو الأسعار تلك من 43% على أساس سنوي في بداية العام 2014 إلى ما يقارب 8% في الربع الثالث من العام 2015. بينما لم تشهد أسعار القسائم السكنية والمنازل تغييراً كبيراً أو أنها قد تراجعت على أساس سنوي.

نشاط المبيعات في كل القطاعات في العام 2015 بما فيه قطاع العقار السكني وقطاع العقار الاستثماري وقطاع العقار التجاري. وقد جاء أثر هذا التراجع متفاوتاً على الأسعار، إذ لا تزال أسعار المباني الاستثمارية جيدة وفق تقديرات بنك

نكر تقرير «الوطني» أن سوق العقار شهد ركوداً ملحوظاً في النشاط خلال العام 2015 بعد قوة نشاطه في 2014. فقد تراجع إجمالي المبيعات في الأشهر الـ 10 الأولى من العام 2015 بواقع 29% مقارنة بالعام الماضي، فقد ارتفع النمو في العام 2014 بواقع 21%، بينما تراجع

ارتفاع الدينار متأثراً بقوة الدولار

أسهم الأسواق الناشئة. فبعد أن شهد تعافياً قصيراً خلال بداية العام 2015 تراجع المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية بواقع 10,5% منذ تاريخه من السنة المالية حتى نهاية نوفمبر. وتراجع أيضاً مؤشر مورغن ستانلي للمجموع بواقع 10,6% منذ تاريخه من السنة المالية.

أكبر حيز فيها الدولار الأمريكي، وذلك أمام الدولار الأمريكي بواقع 3,9% في العام 2015 بعد تراجع مماثل سجله العام الماضي. في المقابل، تراجع أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام 2015 تماشياً مع استمرار فرض أسعار النفط المتراجعة ضغوطاتها على ثقة المستثمر والتراجع الكبير في أداء

قال تقرير «الوطني» أن الدينار الكويتي الموزون تجارياً استمر بالارتفاع في العام 2015 متأثراً بقوة الدولار بواقع 7,2% حتى نهاية نوفمبر من العام 2015 بعد ارتفاعه بواقع 3,2% في 2014. فقد تراجع الدينار الكويتي الذي يعتبر من ضمن سلة من العملات الرئيسية والتي يشغل

تقديرًا لرعايتها البلاتينية للمؤتمر السنوي الثاني والثلاثين الذي أقيم في سان دييغو

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في أميركا يكرم «زين»



أسعد البنوان وإيمان الروضان يتوسلان فهد الجديعان وداود البصري

في إثراء محتوى هذا التجمع الوطني جاءت لإيماننا الشديدة بفئة الشباب والطلبة، وتجديد رغبتنا

فعاليات الاحتفالية السنوية من خلال تواجدهما بين أبنائنا الطلبة والطالبات. وبيّنت زين أن مساهماتها

في مشاركة أجيال المستقبل والتواصل معهم والتعرف على أفكارهم وأطروحاتهم في الخارج، وهو الأمر الذي لمسه مقلو الاتحاد بشكل ملحوظ، حيث أشادوا بالدعم المعنوي والمادي الذي تقدمه زين لهم باستمرار، كما عبروا عن فخرهم بتواجد زين معهم بشكل سنوي كشركة وطنية تقف إلى جانبهم في تجمعهم السنوي. وأعربت الشركة عن سعادتها بمشاركتها في هذه العمالية السنوية، حيث تحرص زين على التواجد في موقع الحدث مع الطلبة والطالبات الدارسين في الولايات المتحدة، خاصة أنهم يشكلون أكبر شريحة من الطلبة الدارسين في الخارج، وذلك لتعبير عن دعمها المتواصل لهم كونهم عامل محوري في تقدمنا وازدهار الوطن.

واقامت زين خلال مشاركتها في فعاليات المؤتمر بتكريم الطلبة الـ 10 الأوائل المتفوقين في هذا العام كعادتها السنوية، بالإضافة

لرعايتها للندوة الرياضية التي أقيمت بحضور عدد من كبار الشخصيات الرياضية في الكويت، وتكريم الفريق الفائز بكأس المركز الأول «بطولة زين لكرة القدم» وهي البطولة التي نظمتها للطلبة للمرة الثالثة على التوالي على هامش فعاليات المؤتمر، ولاقت إقبالا كبيرا من خلال مشاركة 20 فريقاً، بالإضافة لقيامها وللمرة الأولى بتنظيم بطولة كرة قدم أخرى خاصة للطلبات، والتي لاقت استحساناً كبيراً من قبل الطالبات اللاتي أبدين حماساً كبيراً للمنافسة في البطولة.

وبيّنت الشركة أن حضورها لهذه الفعاليات يرسخ من شعورها بمدى المسؤولية نحو فئة الشباب التي تعتبرهم قادة المستقبل، حيث ارتأت أن تقدم لهم الدعم والمؤازرة لتعزز من رسالتها الرئيسية، وهي الاهتمام بدعم الشباب الكويتي في جميع المحافل المحلية والدولية.

تقرير «السال»

قانون «الوكالات التجارية» يكرس النهج الاحتكاري

اعتبر تقرير «السال» الأسبوعي مشروع قانون تنظيم الوكالات التجارية بأنه خطوة ارتداد إلى الخلف، لأنه يكرس نهجاً احتكاريًا بما ينتقص من شرعيته القانونية، ويخالف النزعة الاقتصادية السائدة في العالم الداعية إلى تحرير التجارة إلى درجة عملة كل مكوناتها. وقال التقرير إن التشريع المقترح من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، يبرز إلى تغليب مصلحة الوكيل على مصلحة المستهلك أو العميل أو الأغلبية، وذلك سيضيف هامشاً غير مستحق على الأسعار، وفي زمن يفترض فيه حماية دخل المستهلك من التكاليف بسبب التضخم المتزامن مع حقبة يزداد فيها ضعف احتمالات القدرة على زيادة الأجر. ومواد مثل حصر استيراد السلعة من بلد المنشأ فقط، أو إعفاء الوكيل من صيانتها ما لم تكن وفق مواصفات، أو حصر الوكالة بشركة واحدة أو تاجر واحد، مجرد أمثلة على تكريس سلطة الاحتكار لدى الوكيل، والأمثلة الأخرى كثيرة، ومن المؤكد أن هناك جهات اختصاص أكثر قدرة منا على تقديمها، وما يثير قلقنا هو ذلك النهج التشريعي المخالف للمنطق والمخالف لاتجاه التشريع في العالم المتحضر. والواقع أن التشريعات غير العادلة لا تستقر ولا تحترم، وبمجرد نفاذها، وإلى جانب ما تسببه من غضب لا يحتاجه المجتمع المحلي في ظروفه الحاضرة، ستدفع الناس إلى البحث عن أكثر من وسيلة لتجاوزها. وإلى جانب خطورتها السياسية، ستضيق على العدد المتزايد من القوانين الرخوة، بينما الوضع الظروف تتطلب العودة إلى تكريس سيادة القانون، ولن يتحقق ذلك ما لم تكن قوانين عادلة.

63% نمو سيولة السوق العقاري في نوفمبر

تطرق تقرير «السال» الأسبوعي إلى آخر البيانات المتوافرة في وزارة العدل - إدارة التسجيل العقاري والتوثيق - (بعد استثناء كل من النشاط الحر والمواقف والمطاعم والشريط الساحلي)، حيث أشارت إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار في نوفمبر الماضي بنحو 63,1%. مقارنةً بـ 550 قاعة انتظار في مطارات مختارة حول العالم. ويحصل حاملو بطاقات فيزا Infinite على مزايا إضافية وخصرية تتضمن عضوية Hilton Honors الذهبية، خدمة المطاعم الراقية من فيزا التي توفر العديد من المكافآت والخصومات، وبطاقة المكافآت السوداء الحصرية من متجر هارونز وبرنامج أهلي أفنانج للخصومات العديدة، وتأمين سفر مجاني متعدد الرحلات حتى مليون دولار.

التفاصيل الكاملة على موقع الإنباء: www.alanba.com.kw

«الأهلي الكويتي» يحصد جائزة أفضل منتج جديد لعام 2015

فيزا الأهلي - الإمارات Visa Infinite Signature لتمنح عملاء البنك المميزين مجموعة فريدة من المزايا والخدمات والعروض الحصرية.

وتتيح بطاقة فيزا Infinite Signature لحاملها الاشتراك تلقائياً في برنامج سكاى ووردز لطيران الإمارات الحاصل على العديد من الجوائز والذي يقدم للعملاء كثيري السفر أميال مجانية من طيران الإمارات مقابل مشترياتهم باستخدام هاتين البطاقتين، إلى جانب إمكانية استبدال



سيتوارت لوكي متسلماً للجائزة من إيهاب أيوب

عمان، وأميت فيج مدير شركة فيزا في الكويت وغاري سبيلن مساعد مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد. وقد تم تصميم كل من بطاقة

كرم الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع الولايات المتحدة الأمريكية - شركة زين تقديراً لجهودها ودعمها لمختلف الأنشطة والفعاليات الطلابية التي ينظمها الاتحاد، والتي كانت أبرزها رعايتها البلاتينية للمؤتمر السنوي الثاني والثلاثين الذي أقيم في نوفمبر الماضي تحت شعار «حلم الكويت.. يصحونا بنا» في مدينة سان دييغو تحت رعاية وحضور معالي وزير التربية والتعليم العالي د.بدر العيسى.

وأوضحت الشركة في بيان صحافي أن رئيس مجلس إدارة مجموعة زين أسعد أحمد البنوان والرئيس التنفيذي في زين الكويت إيمان الروضان استقبلا رئيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع الولايات المتحدة الأمريكية فهد الجديعان وأمين الصندوق داود البصري في مقر الشركة الرئيسي في الشويخ، حيث أعربا عن إعجابهما بالجهود الكبيرة التي بذلها أعضاء الاتحاد والتي لمستها زين في

أعلن البنك الأهلي الكويتي عن فوزه بجائزة أفضل منتج جديد لعام 2015 من فيزا إنترناشيونال، وذلك عن بطاقتي الأهلي Visa Signature و Visa Infinite بالاشتراك مع طيران الإمارات. وقد منح إيهاب أيوب مدير عام شركة فيزا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الجائزة إلى سيتوارت لوكي مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد في المقر الرئيسي للبنك، بحضور أحمد جابر مدير عام شركة فيزا في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وسلطنة